المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/02/2015

الاعلان عن مسيرة نسائية "عظمى" بالرباط يوم 8 مارس

تستعد الحركات النسائية المغربية، إلى تنظيم مسيرة كبرى في مدية الرباط، يوم 8 مارس المقبل، الذي يتزامن مع الثامن من مارس من كل سنة.

وقالت خديجة الرياح، المنسقة الوطنية للحركة من أجل الديمقراطية والمناصفة، خلال ندوة صحافية يوم أمس **الأحد خلال لقاء نظمه رواق المجلس الوطني لحقوق الانسان ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب**، إن الحركات النسائية ستنظم مسيرة وصفتها ب"العظمى" من أجل لفت انتباه المسؤولين الى الملفات المطلبية للحركات النسائية والمطالبة بالمناصفة في الحقوق السياسية والمدنية.

وبحسب موقع "اليوم 24" فقد كشفت المتحدثة، أن المسيرة التي ستجوب شوارع الرباط بتاريخ 8 مارس ستعرف مشاركة عدد كبير من "النساء المناضلات، اللواتي يطالبن بحقوقهن الديمقراطية".

واعتبرت خديجة الرياح، أن، أن المناصفة ليست قضية النساء فقط، وإنما الرجال والنساء معا، داعية من الرجال الذين يؤمنون بحق المساواة بالمشاركة في المسيرة كنوع من التضامن.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=28439&page=sec

http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=13563

http://ar.yabiladi.com/articles/details/33665/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89.html

برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ادريس لشكر: واقع حال المرأة أكبر من مفهوم الكوطا والمناصفة تستدعي المساواة .. وأن يكون مصحوبا بمجهود سياسي وقانوني وثقافي

.. برواق فلسطين

الكاتب الأول برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تصوير المرساوي

ادريس البعقيلي

ضمن سلسلة اللقاءات المفتوحة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على هامش المعرض الدولي للنشر والكتاب، تحت شعار «للأحزاب كلمة»، التي أدار فقراتها كل من إدريس عيساوي و صباح بنداود، استضاف رواق المجلس ادريس لشكر، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمناقشة موضوع المناصفة كآلية من الآليات السياسية الرامية لضمان المساواة بين الجنسين..

وفي مدخل تقديمه الثقافي لفقرات هذا اللقاء المفتوح، ذكر ادريس العيساوي بأدوار المرأة المغربية التي ستظل حاضرة في الذاكرة الجماعية للمغاربة، مشيرا إلى أن المرأة أثرت في التاريخ البعيد والقريب للمغاربة، رغم أنها عاشت مراحل صعبة عبر العصور، لكن بفضل نضالاتها، كان ملموحها أكبر من كل العراقيل التي عاقت مسار تطورها..

في هذا السياق، ذكر بمسار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية النضالي الذي خاض معارك كبيرة من أجل أن تحتل المرأة المغربية المكانة اللائقة بها داخل المجتمع المغربي.. وأن هذا اللقاء سيتطرق إلى موضوع المناصفة في ظل تواجد بعض الأعطاب التي تعيق مسار المرأة المغربية، وأن هناك إشكالات عديدة مطروحة داخل الساحة الوطنية فيما يخص قضايا المرأة، منها: الإجهاض، العنف، تزويج القاصرات... ، ومع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سنرى ماهو تصور الحزب وفلسفته وإجراءاته العملية من أجل تمكين المرأة المغربية من المكانة اللائقة بها داخل المجتمع..

ومن منطلق سؤال رئيسي أطر مداخلة ادريس لشكر الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، «ماذا وقع لمجتمعنا عندما يتعلق الأمر بقضية المرأة حتى نتراجع إلى ما نحن عليه اليوم ؟ »، مذكرا في هذا الصدد، بأدوار ونضالات المرأة المغربية الطلائعية سواء في مرحلة ما قبل أو بعد الاستقلال..

في هذا السياق، أوضح ادريس لشكر، أن الاتحاد لايعيش القضية النسائية كترف سياسي، لأنها أصبحت موضة عند البعض، حتى استعصى أن نميز ونستوعب ما يقال عنها.. وأن الاتحاد في تشخيصه لواقع المرأة اليوم، لا تشغله قضية المرأة لأنها في صلب اهتماماته وأدبياته ووثائقه ومقرراته الحزبية، بقدر ما هو مشغول بكيفية الدفاع عنها ومقاومة الاستبداد والظلم الممارس عليها، والاستغلال السياسي الذي حولها إلى مخزون انتخابي أساسي يتم استغلاله واستغلال هشاشاته الاجتماعية، معتبرا في تشخصيه لواقع الحال اليوم، أن هناك منظومة أخلاقية هي التي ستواجه تيار الحداثة بلباس تقليدي، وأن هذه الحركية السلبية في المجتمع، هي التي ستؤدي إلى ماهو الوضع اليوم .. ، مؤكدا بأن ما أدى بنكوص وتراجع اصاب عملية المساواة مابين الرجل والمرأة، لهذا لابد من بلورة إجراءات مصاحبة مصدرها الواقع المجتمعي الحالي والدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي.

وشدد الكاتب الأول، أن واقع الحال هو أكبر من مفهوم الكوطا والمناصفة، بل إن الأمر يستدعي المساواة، الذي يجب أن يكون مصحوبا بمجهود سياسي وقانوني وثقافي ، لأن المسالة النسائية اليوم بالمغرب تعرف تراجعا على المستوى الثقافي .. ، وتفعيل مقتضيات دستور 2011 ، وإشراك الدولة في هذا التفعيل ومواكبة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب، وإلغاء كل قوانين التمييز، وجعل مدونة الاسرة شانا عاما من خلال تجريم زواج القاصرات ومنع التعدد ، وتقنين الإجهاض على أساس أن لا يكون باب تقنين الإجهاض مفتوحا على مصراعيه، وإنما وفق ضوابط وقواعد.

واعتبر الكاتب الأول، أن تقنين الإجهاض هو حاجة ملحة في المجتمع، وعلى التشريع أن يستجيب لها، وذلك في ظل ارتفاع اغتصاب القاصرات وزنا المحارم، لهذا يجب أن نجد حلولا مفيدة لهؤلاء الضحايا، مشددا على أنه في حال حمل الابنة من أخيها أو من والدها أو مغتصبها، الإجهاض هو الحل لإشكالية مجتمعية.. ، متسائلا عن المشاكل النفسية والعُقدية التي سيعاني منها ابن زنا المحارم في حال تحريم الإجهاض، قائلا «كيف لقاصرة اغتصبت من طرف جماعة أن تحمل في أحشائها خطا وذنبا سيظل يلاحقها وستعذب بعد ولادته؟» ، مضيفا أنه «حان الوقت لنقول جميعا أن تقنين الإجهاض هو ضروري».

وطالب ادريس لشكر، باعتراف الحكومة بالعمل غير المأجور، وذلك في إطار دولة المساواة، في أفق التعويض المالي مستقبلا، مع إقرار سياسات لتقوية الاقتصاد لصالح النساء وتسهيل عملية ولوج التعلم للفتيات، مضيفا أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لا يعيش القضية النسائية كترف فكري، «لأن قضيتها لازمتنا منذ زمن بعيد».. مطالبا بفتح حوار جدي في مسالة الإرث، مشيرا في هذا الصدد بأننا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليس من هواة المنازعات وخلق المشاكل، بل نحن قوة اقتراحية ..

وأبدى إدريس لشكر، تشبثه بموقفه من أحكام الإرث، مؤكدا على وجوب فتح نقاش جدي حولها لكون بعضها يعتبر مجحفا في حق المرأة خصوصا.

وقال الكاتب الأول، إنه يتبنى موقفا آثار لغطا كبيرا، لكنه يلتزم به، لأنه لا يطلب غير إعمال اجتهاد إسلامي كما حدث في عدد من المسائل الشرعية، وأن هذا الاجتهاد أصبح ضرورة حتمية.

متأسفا بما وصفه بتراجعات مؤسفة تمثلت في تهديدات في حياة طالته، بسبب موقفه من أحكام الإرث، رغم أنه لا يحث سوى على فتح باب الاجتهاد فيها ..

منحدرا من عناصر الخلط التي يزيد البعض من اعتبار أن النقاش الدائر اليوم حول قضية المرأة، أنه أزمة أخلاقية و دينية، ملحا على ضرورة مواجهة كل من يريد جر المجتمع الى هذا النقاش العقيم، معتبرا أن الافكار الجيدة موجودة فيما يخص هذه القضية، وأنه لابد أن يعلم الحداثيون، أن الواقع عنيد، ولازال به الارهاب والتخوين والتهديد والتكفير .. وأن السياسة اليوم ليست هي سياسة الأمس ..

وشدد على أن مناسبة 8 مارس لهذه السنة، يجب أن لاتكون كباقي السنوات، بل لابد من اعتبارها يوما للنضال والدفاع عن المكتسبات والمطالبة بتطبيق النصوص الدستورية، على اعتبار أنها معركة المجتمع المغربي برمته، وعلى كل الحداثيين والديمقراطيين أن يقولوا «لا» لكل ما يعيق تطور مسار قضية المرأة المغربية..

لطيفة أحرار وأسماء الهوري تتحدثان عن الكتابة المسرحية وتجلياتها في الواقع الراهن

قالت المخرجة المسرحية أسماء الهوري، "إنني كنت في بادئ الأمر كممثلة مسرحية فوق خشبة المسرح قبل أن أتحول إلى ما وراء الركح وأصبح مخرجة مسرحية".
وأضافت مخرجة مسرحية "دموع بلكحول"، **في تدخلها خلال الندوة التي أقيمت الأربعاء الماضي برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب**، أن الكتابة المسرحية في نظرها تبقى غير مكتملة المعنى إلا بعد تجاوز الكتابة النصية إلى التشخيص الحركي وإلى حوارات وسجالات تتحرك على خشبة المسرح.
وأشارت إلى أن هناك عددا من العناصر التي تعطي للكتابة النصية أبعادا أخرى من بينها الديكور، وتأثيث فضاء خشبة المسرح، والمؤثرات الصوتية والضوئية التي تكون مرافقة للمشاهد التي تمثل فوق الخشبة، ويمكن اعتبارها كتابة أخرى وسيناريو ثان مكمل للكتابة المسرحية النصية.
وأشارت إلى أن المسرح تجاوز المهمة التي كانت مشاعة من قبل ألا وهي الضحك والترفيه، وبات المسرح حاليا في مواضيعه المشخصة ظواهر واقعية وسلوكات آنية تبخرت في مجتمع أصبح يعاني في ظل التقدم التكنولوجي.
وحول سؤال لماذا المسرح، أفادت أسماء الهوري أن المسرح هو الحاجة، الحيوية، ويعتبر بمثابة طاقة تعبيرية مضافة، فعندما نصعد على خشبة المسرح فلغرض التعبير عن رسالة أو فكرة أو حجة ما معينة، ومن أجل التحدث عن الآخر وعن همومه ومشاكله.
وأوضحت المتحدثة أن المسرح أصبح يتناول في موضوعاته تيمات آنية من الواقع المعيشي للأفراد، معتبرة أن التجربة المسرحية التي مرت بها بفرقة مسرح أنفاس من أنجح التجارب التي شكلت كيانها حيث ألفت وأنجزت رفقة ممثلين العديد من المسرحيات.
وفي نفس الندوة، قالت الممثلة والمخرجة المسرحية لطيفة أحرار، إن "المسرح هو جملة من الكلمات والحركات التعبيرية والحوارات الثنائية بين الشخصيات، ومن ثمة يمكن الحديث عن تنوع أنماط الكتابة".
وأضافت مخرجة "كفر ناعوم" أنها قد بدأت الكتابة المسرحية في سن السادسة عشرة عندما حلت على مسرح التوفيق المتواجد بمدينة كرسيف من أجل حضور عرضي مسرحي، وعند عودتها للمنزل بدأت أولى محاولاتها في الكتابة المسرحية حيث ألفت مسرحية تتحدث عن "امرأة فلسطينية تراسل جنديا إسرائيليا حول مآل الوضع في فلسطين" كتبتها في حدود 20 صفحة، قائلة في نفس الوقت، "في تلك اللحظة لم أكن أعلم أي شيء عن المجال المسرحي".
وكشفت أحرار أنها بصدد إعداد وصياغة ثلاث مسرحيات بطابع دراماتورجي، لكن مع تشخيصها على خشبة المسرح تبقى الكتابة المسرحية مخالفة تماما للكتابة المعدة للنشر والقراءة، ويكون النص المسرحي مفتوحا على جميع الأصعدة التي تجعل منه مادة مقروءة أدبيا ومتنا مشخصا كمشاهد مسرحية فوق الخشبة.
واستحضرت الممثلة أحرار، أن الطيب لعلج كان يبرع في المسرحيات ذات الطابع الترفيهي، حيث حاول مغربة مسرحيات موليير الفرنسية.
وأوضحت، أن المسرح كان في وقت الاستعمار يستعمل كوسيلة لمقاومة المعمر الفرنسي من خلال الاشتغال على مواضيع وطنية، مضيفة أن بعد الاستقلال شهدت ظهور مجموعة المعمورة، وبعدها حركة مسرح الهواة التي مر منها أغلب الكتاب المسرحيين الحاليين.
إضافة، إلى هذا، تقول لطيفة أحرار، أن التكنولوجيا والوسائل الحديثة ساهمت في جعل الكتابة المسرحية ترتقي من حسن من أحسن ومن جيل إلى آخر.
وختمت مداخلتها بأن هناك العديد من الكتاب المسرحيين الذين اشتغلوا حول مواضيع إنسانية كالسيدا، العنف ضد المرأة.. فالمسرح أصبح وسيلة تعبيرية من خلاله يجد الممثل ذاته في الترويج لقضية ما أو الدفاع عن أطروحة ما وإيصال فكرة ما إلى جمهور معين.

عادل غرباوي

http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=45733

http://charkinfo.com/oujda-region/%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7.html/

بينما رفضت إحالة مشروع قانون الإعاقة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رفاق اليزمي يصححون هفوات وثغرات مشروع الوزيرة بسيمة الحقاوي

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

رغم أن وزيرة الأسرة والتضامن قد أكدت الانتهاء من صياغته ورفضت إحالة مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها على مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعوى ضرورة الإسراع بإخراجه إلى حيز التنفيذ، إلا أن هذا الأخير لم يفوت الفرصة بعد طلب إدلاء الرأي الذي توصل به من مجلس المستشارين ليؤكد أن مشروع الحكومة به هفوات وثغرات يستوجب تداركها لتجويد المشروع.

المجلس رصد عددا من الهفوات في المشروع الحكومي، بل طالب الحكومة بإعادة النظر في صيغة الأهداف المنصوص عليها في المشروع بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة والآثار المعيقة. ليس ذلك فقط ، بل أوصى المجلس فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والولوج، بإدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم. وفيما يتعلق بالولوج للحقوق الصحية، اقترح إدراج عدد من المقتضيات بما يضمن استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة ، بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة، وإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، الإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة.

أما بخصوص الحق في التعليم، اقترح المجلس أن تدرج مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل متعلم- متعلمة في وضعية إعاقة واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وسائل الاتصال المعززة والبديلة، مهارات التوجيه والتنقل، تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصُم، كفالة توفير التعليم للمكفوفين والصُم أو الصُم المكفوفين، وخاصة الأطفال منهم، بأنسب اللغات وطرق ووسائل الاتصال للأشخاص المعنيين، وفي بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وذلك في إطار مفهوم التعليم الدامج.

وفيما يخص الحق في التشغيل، فإن المجلس اقترح تقوية قاعدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل والتكوين المهني، وأوصى بإدراج مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات التشغيل الذاتي، والبحث عن شغل، والحفاظ على الشغل والعودة إلى الشغل. كما أوصى بإعمال توصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن عمل وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. التي تدعو الدول إلى اعتماد تدابير إيجابية لزيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال تعزيز برامج العمل الحر غير التمييزية والشاملة بشكل كامل للأشخاص ذوي الإعاقة»، وأيضا إضافة مقتضيين ينبغي أن يوجها سياسات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل. الأول يقضي بإعمال برامج وتدابير إيجابية و تحفيزية لتشجيع عمل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص، والثاني تكريس مبدأ إلزام المشغل (كيفما كان وضعه القانوني عموميا، شبه عمومي أو خاص) إدراج الترتيبات التيسيرية المعقولة في أماكن العمل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. وفي الإطار نفسه تكريس التزام السلطات العمومية بوضع المعايير الوطنية المتعلقة بالمقاولات ومؤسسات التشغيل الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي ما يتعلق بالولوجيات، أوصى المجلس بضمان الولوج إلى كل الأشياء والبنيات التحتية والممتلكات والمنتجات والخدمات الجديدة مع تكريس التزام رفع الحواجز وتأمين الولوج إلى الوسط الفيزيائي والنقل وخدمات الإعلام والاتصال والخدمات المفتوحة للعموم. كما أوصى بتكريس مبدأ تسليم البطاقة الخاصة على المستوى الترابي (الجهوي أو الإقليمي). وأيضا إلزام السلطات العمومية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص في وضعية إعاقة في حالات المخاطر والاستعجال وإلزام السلطات العمومية بتطوير استعمال اللغتين الرسميتين للإشارة في مختلف مجالات الحياة.

لم يكتف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتلك التوصيات المتعلقة بمشروع القانون، بل قدم توصيات تكميلية من أجل ضمان فعالية الالتزامات العمومية المتخذة بمقتضى القانون الإطار تتعلق بمسار وضع الميزانية العمومية ودراسة أثر مشاريع القوانين حسب المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان وكذا توسيع الممارسة الاتفاقية للمملكة.

في ندوة حول الجهوية المتقدمة

باحثون يناقشون موقع مدينة خريبكة في التقسيم الترابي الجديد

◇ خريبكة: الشرقي بكرين

◆ ناقش أساتذة جامعيون وباحثون في موضوع الجهوية المتقدمة، في ندوة حول «الجهوية المتقدمة وموقع خريبكة في التقسيم الترابي الجديد»، يوم الخميس 12 فبراير الجاري بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات بخريبكة، تحديات ورهانات هذا الورش الإصلاحي الكبير، خاصة وضع مدينة خريبكة في التقسيم الجهوي الجديد، الذي ضم الإقليم إلى جهة بني ملال ـ خنيفرة.

واعتبر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال ـ خريبكة علال البصراوي، خلال الندوة التي نظمتها كل من جمعية خريبكة للصحافة الإلكترونية وجمعية أجيال المستقبل للتربية والتنمية، «أن الجهوية المتقدمة مشروع مهم يعبر عن إرادة السلطات العمومية في تكريس الديمقراطية المحلية وتجسيد مشاريع التنمية في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية». وأكد «أن إنجاح الجهوية المتقدمة رهين بتوفر مجموعة من الأسس، خاصة الإرادة السياسية للدولة في التخلي عن بعض اختصاصاتها، والحكامة الجيدة كمقاربة فعلية في تسيير الشأن بالجهة، والنخب الفاعلة التي تساهم في تنزيل حقيقي لمفاهيم التدبير بشكل عام»، مشيرا إلى أن مدينة خريبكة تقع ضمن جهة تتوفر على مؤهلات طبيعية وبشرية وثقافية تؤهلها للاضطلاع بدور كبير في إنجاح مسلسل الجهوية المتقدمة.

من جانبها، ألقت فاطمة جبراتي، الأستاذة بالكلية المتعددة التخصصات بخريبكة، الضوء على مسلسل الجهوية بالمغرب، والذي عرف تطورا منذ فترة الحماية وتجربة سنة 1971 للجهات الاقتصادية السبعة، والارتقاء بالجهة كجماعة ترابية في دستور 1992 و1996، وصولا إلى دستور 2011، الذي اعتبر أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

وأبرزت الرهانات التي تواجه المغرب في التنزيل السليم لمشروع الجهوية المتقدمة، ومنها ما يرتبط بالتقسيم الجهوي ودور النخب في تفعيل المسلسل الجهوي بالمغرب وتقاسم السلطات بين المركز والجهات.

أما الباحث نبيل العياشي، فقد اعتبر أن التقسيمات الترابية التي عرفها المجال المغربي، والتي لم تستطع تحقيق النموذج التنموي المنشود، شكلت حافزا للفاعلين في السياسات العمومية إلى التفكير في نموذج جديد قد يساهم في خلق الإقلاع التنموي، الذي تتجسد بعض ملامحه في الجهوية المتقدمة أو الموسعة، مبرزا أن الجهة أصبحت إطارا ترابيا ملائما لبلورة استراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقوم على تعبئة الموارد الترابية من أجل ترسيخ الديمقراطية وتطوير البناء الجهوي. وأضاف أن الجهوية المتقدمة، التي ارتقت دستوريا ولها اختصاصات واسعة تمارسها بمقتضى القوانين التنظيمية، من بين أرقى أنواع الجهوية الحديثة في الدول المتقدمة، وتمثل سلطة سياسية حقيقية متميزة عن سلطة الدولة، عبارة عن جماعة ديمقراطية مسيرة من قبل أجهزة سياسية منتخبة بطريقة مباشرة وفق مقتضيات دستورية، وتتقاسم مع الدولة الوظائف التشريعية، التنفيذية والقضائية.

حازب: تموقعي البرلماني تجلّ للمناصفة والمساواة

اعتبرت ميلودة حازب، رئيسة الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، أن رئاستها للفريق البرلماني هو بمثابة "رسالة واضحة على مبدأ المناصفة والمساواة الذي يتبناه الحزب".. وأضافت المتحدثة، ضمن لقاء مفتوح نُظم **برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب والنشر**، بأن "نضالها السياسي" كان نتيجة للحكرة، ولم ينعكس قط على حياتها الأسرية، وقالت "نضالي السياسي وإيماني بالقضية النسائية كانا نتيجة لسياسة الحكرة الجماعية، فمساري النضالي لم يكن له أي انعكاس على مسار أسرتي أو على تربية أولادي الذين أعتبرهم الثروة التي راكمتها خلال كل هذه السنوات".

وفي جوابها عما اعتبر بأنه "إهانة" لها من أجل "إسكاتها" في إشارة إلى رد رئيس الحكومة، الذي رد عليها من داخل البرلمان بعبارة "ديالي كبير علي" قالت :"لن يتم النيل مني لأنني أؤمن بقضية ولأنني أحمل مشروعا، وبالتالي فإن مثل هذه الأمور تكسبني مناعة وقوة تجعلني قادرة على متابعة مساري السياسي في الفضاء السياسي رغما عمن لا يريد ذلك".. وأضافت : "التحدي الذي رافقني طيلة حياتي والذي لازال يرافقني هو خير جواب لمن يظن أنه سيتمكن من النيل مني أو من جرأتي أو من صراحتي أو انتقاداتي بخطاب رديئ أو بكلام ساقط أو بمحاولات أخرى".

واعتبرت ميلودة، في ذات اللقاء الذي حضرته عميدة كلية الآداب مراكش، بأن رئاستها لمقاطعة النخيل بمدينة مراكش "دليل على أن المرأة قادرة على تسيير الشأن السياسي والأخذ بزمام الأمور".. وذهبت حازب إلى أن المناصفة التي أقرها دستور 2011 جاءت تتويجا للمجهودات التي بذلتها الحركة النسائية بالمغرب، في مقابل ذلك أعربت المتحدثة عن القلق الذي يساور اليوم الحركة النسائية والمتمثل في كون مفهوم المناصفة بقي حبيس الوثيقة الدستورية ولم يتم تفعيله على أرض الواقع، "بحيث يمكن أن نعتبر أن الجميع مسؤول، حيث كان هناك فتور على مستوى الحركة النسائية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ولم تعد بنفس الدينامية التي كانت عليها في السابق" تزيد المتحدثة.

وتطرقت المتدخلة إلى ما سمته بـ"التراجع عن المكتسبات" المتعلقة بالمرأة في ظل الحكومة الحالية، والدليل، حسب رأي حازب" أن البرنامج الحكومي "لا يتحدث عن مقاربة النوع إلا في فقرة واحدة وهي تحتوي على خلط بين المرأة والأسرة والطفولة بما يوحي بأن الحقوق الدستورية النسائية لا يمكن أن تكون إلا في ظل الأسرة". مضيفة إلى أن الحديث عن إكرام المرأة "يوحي لنا الاسم بأن الأمر يتعلق بمقاربة إحسانية في حين أننا نبحث عن مقاربة معتمدة على حقوق الإنسان ومبنية على المساواة بين الرجال والنساء".. وزادت بالقول: "نحن اليوم بحاجة إلى ضمانات قانونية للحقوق الدستورية للنساء سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الأساسي. حين نتحدث عن المستوى السياسي، نحن نتحدث عن المناصفة كآلية لتحقيق المساواة".

كما عرجت، رئيسة الفريق البرلماني لـ"البام" عن القوانين الانتخابية، والتي رأت فيها أنها "لا توجد بها آليات لتفعيل هذه المناصفة بحيث هناك فصول تشير إلى ضرورة تواجد النساء بنسبة الثلث في نيابة الرئاسة، ولكن ليس هناك آليات لتصل هؤلاء النسوة إلى المجالس قبل أن نتحدث عن المكاسب".. وقالت في هذا الصدد :"القانون 59.11 يحتوي على ما يسمى باللائحة الإضافية في حين أن الدستور يحتوي على المناصفة، وبالتالي يجب مراجعة هذا القانون من أجل التوصل إلى لائحة تناوبية تضم رجالا ونساء في غياب إعادة النظر في هذه القوانين الانتخابية، وفي ظل غياب آليات لتفعيل المناصفة، يمكن القول أننا لن نسجل في الانتخابات المقبلة أية إنجازات، ولن ننتظر وصول النساء إلى رئاسة الجماعات".

وفي ردها المبطن على الكثير من الأصوات التي تعتبر أن الانشغالات السياسية للمرأة قد تصرفها عن الاهتمام بأسرتها، قالت :"أعتبر أن مساري النضالي لم يكن له أي انعكاس على مسار أسرتي أو على تربية أولادي الذين أعتبرهم الثروة التي راكمتها خلال كل هذه السنوات".. واستدركت بالقول: "أقول هذا لأرد على من يريد أن يقنعنا بأن انشغالات المرأة في الفضاء ات الخارجية قد يكون لها انعكاس سلبي على تماسك الأسرة وعلى تربية أجيال المستقبل".

http://www.hespress.com/permalink/255938.html

فيديو لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي..الملك هو الضامن !

عبد الواحد بندية

شدّد إدريس لكشر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، خلال حلوله ضيفا **على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة الحادية والعشرين** للمعرض الدولي لننشر والكتاب، أن الملك ضامن للتطبيق السليم للقوانين والتشريعات، لكنه أوضح في الحين ذاته، أن المجتمع يجب أن يتحرّك ليطالب بتشريعات قانونية تلائم حاجياته المجتمعية.

وأضاف لشكر، أنه يتسائل « ربما القرار السياسي متقدم على الواقع الاجتماعي »، مؤكدا في الوقت نفسه أن الدينامية المجتمعية التي تطرح المشروع الحداثي هي السبيل للاستجابة والتعامل معها من ذوي القرار.

http://www.febrayer.com/157320.html

برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ادريس البعقيلينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 23 - 02 - 2015

ضمن سلسلة اللقاءات المفتوحة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، على هامش المعرض الدولي للنشر والكتاب ، تحت شعار «للأحزاب كلمة» التي أدار فقراتها كل من إدريس عيساوي و صباح بنداود ، استضاف رواق المجلس ادريس لشكر ، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمناقشة موضوع المناصفة كآلية من الآليات السياسية الرامية لضمان المساواة بين الجنسين..

وفي مدخل تقديمه الثقافي لفقرات هذا اللقاء المفتوح ، ذكر ادريس العيساوي بأدوار المرأة المغربية التي ستظل حاضرة في الذاكرة الجماعية للمغاربة ، مشيرا إلى أن المرأة أثرت في التاريخ البعيد والقريب للمغاربة ، رغم أنها عاشت مراحل صعبة عبر العصور، لكن بفضل نضالاتها ، كان طموحها أكبر من كل العراقيل التي عاقت مسار تطورها..

في هذا السياق، ذكر بمسار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية النضالي الذي خاض معارك كبيرة من أجل أن تحتل المرأة المغربية المكانة اللائقة بها داخل المجتمع المغربي.. وأن هذا اللقاء سيتطرق إلى موضوع المناصفة في ظل تواجد بعض الأعطاب التي تعيق مسار المرأة المغربية ، وأن هناك إشكالات عديدة مطروحة داخل الساحة الوطنية فيما يخص قضايا المرأة ، منها : الإجهاض، العنف ، تزويج القاصرات... ، ومع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سنرى ماهو تصور الحزب وفلسفته وإجراءاته العملية من أجل تمكين المرأة المغربية من المكانة اللائقة بها داخل المجتمع..

ومن منطلق سؤال رئيسي أطر مداخلة ادريس لشكر الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، «ماذا وقع لمجتمعنا عندما يتعلق الأمر بقضية المرأة حتى نتراجع إلى ما نحن عليه اليوم ؟ » ، مذكرا في هذا الصدد ، بأدوار ونضالات المرأة المغربية الطلائعية سواء في مرحلة ما قبل أو بعد الاستقلال..

في هذا السياق، أوضح ادريس لشكر ، أن الاتحاد لايعيش القضية النسائية كترف سياسي، لأنها أصبحت موضة عند البعض ، حتى استعصى أن نميز ونستوعب ما يقال عنها.. وأن الاتحاد في تشخيصه لواقع المرأة اليوم ، لا تشغله قضية المرأة لأنها في صلب اهتماماته وأدبياته ووثائقه ومقرراته الحزبية ، بقدر ما هو مشغول بكيفية الدفاع عنها ومقاومة الاستبداد والظلم الممارس عليها ، والاستغلال السياسي الذي حولها إلى مخزون انتخابي أساسي يتم استغلاله واستغلال هشاشاته الاجتماعية ، معتبرا في تشخصيه لواقع الحال اليوم ، أن هناك منظومة أخلاقية هي التي ستواجه تيار الحداثة بلباس تقليدي ، وأن هذه الحركية السلبية في المجتمع ، هي التي ستؤدي إلى ماهو الوضع اليوم .. ، مؤكدا بأن ما أدى بنكوص وتراجع أصاب عملية المساواة مابين الرجل والمرأة ، لهذا لابد من بلورة إجراءات مصاحبة مصدرها الواقع المجتمعي الحالي والدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي.

وشدد الكاتب الأول، أن واقع الحال هو أكبر من مفهوم الكوطا والمناصفة، بل إن الأمر يستدعي المساواة ، الذي يجب أن يكون مصحوبا بمجهود سياسي وقانوني وثقافي ، لأن المسألة النسائية اليوم بالمغرب تعرف تراجعا على المستوى الثقافي .. ، وتفعيل مقتضيات دستور 2011 ، وإشراك الدولة في هذا التفعيل ومواكبة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب ، وإلغاء كل قوانين التمييز ، وجعل مدونة الاسرة شأنا عاما من خلال تجريم زواج القاصرات ومنع التعدد ، وتقنين الإجهاض على أساس أن لا يكون باب تقنين الإجهاض مفتوحا على مصراعيه، وإنما وفق ضوابط وقواعد.

واعتبر الكاتب الأول ، أن تقنين الإجهاض هو حاجة ملحة في المجتمع، وعلى التشريع أن يستجيب لها، وذلك في ظل ارتفاع اغتصاب القاصرات وزنا المحارم ، لهذا يجب أن نجد حلولا مفيدة لهؤلاء الضحايا، مشددا على أنه في حال حمل الابنة من أخيها أو من والدها أو مغتصبها ، الإجهاض هو الحل لإشكالية مجتمعية.. ، متسائلا عن المشاكل النفسية والعُقدية التي سيعاني منها ابن زنا المحارم في حال تحريم الإجهاض ، قائلا «كيف لقاصرة اغتصبت من طرف جماعة أن تحمل في أحشائها خطأ وذنبا سيظل يلاحقها وستعذب بعد ولادته؟» ، مضيفا أنه «حان الوقت لنقول جميعا أن تقنين الإجهاض هو ضروري».

وطالب ادريس لشكر ، باعتراف الحكومة بالعمل غير المأجور، وذلك في إطار دولة المساواة ، في أفق التعويض المالي مستقبلا، مع إقرار سياسات لتقوية الاقتصاد لصالح النساء وتسهيل عملية ولوج التعلم للفتيات، مضيفا" أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لا يعيش القضية النسائية كترف فكري، «لأن قضيتها لازمتنا منذ زمن بعيد»".

مطالبا بفتح حوار جدي في مسألة الإرث ، مشيرا في هذا الصدد بأننا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليس من هواة المنازعات وخلق المشاكل، بل نحن قوة اقتراحية .. وأبدى إدريس لشكر، تشبثه بموقفه من أحكام الإرث، مؤكدا على وجوب فتح نقاش جدي حولها لكون بعضها يعتبر مجحفا في حق المرأة خصوصا.

وقال الكاتب الأول، إنه يتبنى موقفا أثار لغطا كبيرا، لكنه يلتزم به، لأنه لا يطلب غير إعمال اجتهاد إسلامي كما حدث في عدد من المسائل الشرعية، وأن هذا الاجتهاد أصبح ضرورة حتمية.

متأسفا بما وصفه بتراجعات مؤسفة تمثلت في تهديدات في حياة طالته، بسبب موقفه من أحكام الإرث، رغم أنه لا يحث سوى على فتح باب الاجتهاد فيها ..

محذرا من عناصر الخلط التي يريد البعض من اعتبر أن النقاش الدائر اليوم حول قضية المرأة ، أنه أزمة أخلاقية و دينية ، ملحا على ضرورة مواجهة كل من يريد جر المجتمع الى هذا النقاش العقيم ، معتبرا أن الافكار الجيدة موجودة فيما يخص هذه القضية ، وأنه لابد أن يعلم الحداثيون ، أن الواقع عنيد ، ولازال به الارهاب والتخوين والتهديد والتكفير .. وأن السياسة اليوم ليست هي سياسة الأمس ..

وشدد على أن مناسبة 8 مارس لهذه السنة ، يجب أن لاتكون كباقي السنوات ، بل لابد من اعتبارها يوما للنضال والدفاع عن المكتسبات والمطالبة بتطبيق النصوص الدستورية ، على اعتبار أنها معركة المجتمع المغربي برمته ، وعلى كل الحداثيين والديمقراطيين أن يقولوا «لا» لكل ما يعيق تطور مسار قضية المرأة المغربية..

http://www.maghress.com/alittihad/212579

رغم الانتقادات السابقة.. لشكر يجدد نداءه بمراجعة أحكام الإرث

أبدى إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، تشبثه بموقفه من أحكام الإرث، مؤكدا، خلال لقاء مفتوح، أول أمس الجمعة، بالمعرض الدولي للكتاب بالبيضاء، على وجوب فتح نقاش جدي حولها لكون بعضها يعتبر "مجحفا" في حق المرأة خصوصا.

وقال إدريس لشكر، إنه يتبنى موقفا أثار لغطا كبيرا، لكنه يلتزمه لأنه لا يطلب غير إعمال اجتهاد إسلامي كما حدث في عدد من المسائل الشرعية، وأن هذا الاجتهاد أصبح ضرورة حتمية.

وساق لشكر، **مع زوار رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في معرض الكتاب المنظم بالدار البيضاء**، أمثلة عن لجوء العديد من الأسر إلى التحايل قانونا على أحكام الإرث لأنهم يرونها مجحفة وزاد قائلا غن بعض من يدعون بعدم المساس بهذه الأحكام يلجؤون إلى تحايلات عدة من قبيل توزيع تركتهم وهم أحياء عبر بيوعات صورية.

الكاتب الأول لحزب "الوردة" أشار إلى أنه محام وزوجته موثقة، وهذا ما يكفل له الاطلاع على حالات اجتماعية تدمع القلوب، ودعوته لمراجعة أحكام الإرث انصبت صوب تحقيق عدالة مجتمعية تحفظ لكل الأطراف حقوقا، كما في حال تقاسم زوجين أتعاب بناء منزل ما ثم يتوفى الزوج ليظهر للزوجة ورثة من العدم "لم يشهدوا حتى زواجهما"، ويقاسموها حقها في المنزل، كما أضاف لشكر.

وتأسف لشكر لما وصفه بتراجعات مؤسفة تمثلت في تهديدات في الحياة طالته، بسبب موقفه من أحكام الإرث، رغم أنه لا يحث سوى على فتح باب الاجتهاد فيها كما جرى حين العمل على توريث الحفيد باجتهاد من الزعيم الاستقلالي علال الفاسي قبل إقرار مدونة الأحوال الشخصية وكذا توريث الحفيدة مؤخرا بدعم من الملك محمد السادس.

وكان إدريس لشكر يتحدث خلال لقاء ضمن سلسلة ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار "للأحزاب كلمة" بتنشيط من الإعلامي إدريس عيسوي والصحفية صباح بنداود كمتحدثة.

http://dinpresse.com/maroc/reports/2350-2015-02-22-225035.html

مديرة سجن "عكاشة" تتجنب الغوض في معاناة السجينات

عائشة شعنان

تجنبت حادة بقاش، مديرة الجناح النسوي في السجن المحلي بعين السبع المعروف ب"عكاشة" الحديث عن الجانب المظلم من السجن ومعاناة السجينات والمعتقلات، مكتفية بالتطرق الى الجانب "الوردي" من عملها كمديرة.

وأكدت بقاش التي كانت تتحدث زوال اليوم الأحد في **لقاء برواق المجلس الوطني لحقوق الانسان، ضمن فعاليات اليوم الأخير من المعرض الدولي للنشر والكتاب** في دورته الحادية والعشرين، (أكدت) أن تجربتها داخل السجن لا تخلو من العمل الإنساني من خلال التعامل المباشر مع المعتقلات، "يجب على كل من يتقلد مثل هذه المناصب أن يكون مسلحا بالصبر والمناعة لمواجهة المعاناة اليومية".

وشددت بقاش على أن العمل داخل السجن يتطلب مجهودات كبيرة جدا، داعية الجميع الى إعادة النظر في السجن "لا يجب النظر الى السجن بنظرات مظلمة وسوداوية..السجن هو مكان لإعادة الإدماج والتأهيل".

وأوضحت المتحدثة ذاتها، أن أغلب السجينات يقضين عقوبات سجنية من أجل تهم تخص الفساد والتحريض عنه، والضرب والجرح، محددة نسبة المعتقلات داخل السجن الذي تشرف عنه في 2 في المائة.

من جهته، أكد عبد الحكيم بلمداحي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالدار البيضاء-سطات، الذي كان يسير اللقاء أن اللجنة تضع لمساتها الأخيرة للإفراج عن دراسة جديدة حول التمييز بين السجينات.

http://www.alyaoum24.com/267477.html

الداخلة في قلب الحدث العالمي.

رغم كيد الكائدين،فالداخلة غير آبهة بالعراقيل التي بات يطرحها المشوشون على مسار نموذج التنمية والاستقرار الذي بات يشكله المغرب، وهي اليوم تعيش على إيقاعات التحضير لاستضافة دورة 2015 للمنتدى العالمي"كرانس مونتانا" المزمع تنظيمها ما بين 12 و14 مارس المقبل تحت الرعاية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله .

فكما لا يخفى، فمنتدى "كرانس مونتانا"هو منظمة سويسرية عالمية تأسست سنة 1986 على فلسفة تشجيع الحوار والتعاون الدوليين من أجل التنمية الإنسانية الشاملة و عالم أكثر أمنا و استقرارا و عدالة و إنسانية.و تلتئم في دوراته شخصيات عالمية مرموقة من عالم السياسة و الإقتصاد و ممثلي الهيئات الدولية و المنظمات غير الحكومية لبحث مسارات الاستثمار الدولي بما يخدم التنمية الإنسانية ويعزز الاستقرار عبر عدالة اجتماعية تحقق بدورها الاستقرار السياسي .

وبفضل حيوية الدبلوماسية المغربية ،استطاع المغرب كسب ثقة المنتدى لاستضافة دورة 2015 بالداخلة القطب الاستراتيجي بجنوب المغرب.

في هذا السياق ،و لتضييع الفرصة على ساكنة المنطقة الإقليمية للصحراء و الساحل، لتكون في صلب الاهتمامات التنموية للعالم،يسعى المناوؤون لوحدة المغرب و استقرار و ازدهار المنطقة لتعطيل انعقاد دورة المنتدى حتى باتت محاولتهم االيائسة تضفي صبغة سياسية أقوى لصالح دعم قضيتنا الوطنية ،سيما و أن الاهتمامات الدولية أصبحت تنصب أكثر حول نموذج الاستقرار الذي يمثله المغرب،و الاعتراف بالانجازات و المكتسبات القوية التي حققها عامة و بالصحراء خاصة في المجالات الاقتصادية و الحقوقية و الإصلاحات السياسية و الحوار الوطني و الجهوي حول النموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية و مشروع الجهوية المتقدمة في صلته بالحل النهائي للنزاع المفتعل،و الذي يقترحه المغرب كحل سياسي يتأسس على مقترح مبادرة الحكم الذاتي تحت سيادة المملكة المغربية.

و من موقعي كفاعل جمعوي من ساكنة المنطقة ،أتقاسم مع الفاعلين المدنيين من مختلف المواقع سواء الحقوقيون أو الباحثون و المهتمون و رؤساء و ممثلو الجمعيات المحلية و الجهوية و الوطنية و المنتخبون ، بل و حتى المواطن الشغوف للرقي و المتطلع لإبراز التنمية الملموسة التي عرفتها الأقاليم الجنوبية للمغرب في جهة الصحراء ،الترحيب بضيوف الداخلة من كل وجهات العالم لما يكتسيه تنظيم منتدى"كرانس مونتانا" بالداخلة من أهمية للساكنة المحلية كإطار للنقاش و الحوار و التواصل و تبادل وجهات النظر، وتقاسم الخبرات و التجارب ، خاصة لما يشكله المغرب من نموذج للانفتاح و التعايش

و دعم السلم و الحوار الدوليين ، لإيجاد حلول للقضايا الكبرى للإنسانية ، كما جسد ذلك من خلال احتضانه لقمة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، و انفتاحه على زيارات المبعوثين الأمميين و المنظمات الأممية معطيا دروسا و نموذجا لجيراننا على الصعيدين القاري و الإقليمي ، و بالأخص للجزائر التي تمول اليوم صنيعتها البوليساريو و إعلامها المأجور للتشويش على صورة المغرب العالمية خاصة توظيف الورقة الحقوقية في تناقض صارخ مع ما يشهد به الواقع من إصلاحات دستورية، و انفتاح ديمقراطي ، و هيكلة المؤسسات الحقوقية و دسترتها و **على رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، مقابل استمرار عيش إخوتنا المحاصرين في مخيمات الاحتجاز بتندوف على الأراضي الجزائرية في ظروف لا إنسانية .

ومن هذا المنطلق، أضم صوتي للمرحبين بتنظيم المنتدى "كرانس مونتانا"بالداخلة، و الذي سيكون فرصة لتكريس بعد المواطن العالمي المندمج في التفكير الجماعي في حل مشاكل الإنسانية ، كما سيجعل الداخلة عاصمة للحوار و التواصل من أجل تعاون دولي شمال جنوب و قطبا محوريا في مسار التنمية جنوب- جنوب.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1871

http://dakhla24.com/m/news7880.html

كتاب لمثقفين مغاربة يدين الخلط بين المسلم والإرهابي

اتحد 30 مثقفا مغربيا لوضع كتاب بشكل مشترك صدر للتو في المغرب على أن يصدر قريباً في فرنسا، للتعبير عن ذهولهم لعدم التمييز بين المسلم والإرهابي، بعد الهجوم القاتل على مجلة "شارلي إيبدو" والتنديد به.

وقد عرض الكتاب وهو بعنوان "تأملات مغربية بعد أحداث 7 و11 من يناير 2015 في باريس" في معرض الكتاب في الدار البيضاء خلال الأسبوع الحالي.

وقال الناشر عبد القادر رتناني: "تظاهرة 11 من يناير (التي ضمت أكثر من مليون شخص في باريس للتنديد بالهجمات) كانت رائعة، لكن غداة ذلك بدأت تحصل عمليات خلط وتم نسيان الأهم، وقد أعياني الأمر كثيرا".

وأضاف: "ناقشت الموضوع مطولا مع أصدقائي فوردت فكرة الكتاب"، موضحا أنهم "أرادوه كتابا ينجز بسرعة مع كثير من العاطفة والعقل"، وقد ساهم فيه 30 كاتبا ومؤرخا وعالما سياسيا.

والكثير من هؤلاء مثل الناشر "متأثرون كثيرا بالثقافة المغربية والفرنسية كذلك"، في إشارة رمزية إلى العلاقات الإنسانية الوثيقة التي تربط بين البلدين.

ويدين الكاتب في مطلعه "بوضوح لا لبس فيه الأعمال الوحشية"، إلا أن النصوص بعد ذلك متنوعة بحسب ما أوضحه الناشر.

من جهته، **قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب: "آمل أن يسمح الكتاب بفتح ورشات تفكير مشتركة تتجاوز الخوف والحماقات والأفكار المسبقة".**

وفي مساهمته وهي بعنوان "عزلة المثقف صاحب الثقافة الإسلامية"، اعتبر الكاتب المغربي الطاهر بن جلون أيضا أنه "لا يمكننا بعد الآن أن نسكت أو نكتفي بالقول: هذا ليس الإسلام".

وتضمنت نصوص أخرى الكثير من المرارة أمام الأعمال المناهضة للإسلام المسجلة في فرنسا.

وقد أدى هجوم استهدف اجتماعا لهيئة تحرير مجلة "شارلي ايبدو " الفرنسية الساخرة في 7 من يناير الماضي إلى سقوط 12 قتيلا في باريس.

http://www.fkhbarktv.com/2015/02/220215m9.html

http://www.alarabiya.net/ar/last-page/2015/02/22/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A-.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

لشكر يتحدث مجدداً عن الإجهاض والإرث والحجاب

الدارالبيضاء: هند رزقي

تطرق إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي من جديد إلى ملفات شائكة، سبق وأن أثارت جدلاً ووابلا من الانتقادات كما كانت سبباً في تهديده من طرف متطرفين.

القيادي الاتحادي قال خلال لقاء نظم الليلة قبل الماضية برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن فعاليات الدورة الـ21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي اختتم أمس، إن دعوته لفتح نقاش مجتمعي، حول قضايا الإجهاض والإرث، جاءت بغرض إنصاف المرأة، والرقي بالمجتمع. وتحدث عن الإجهاض، معتبرا أن تقنينه أصبح ضرورة، لكونه الحل الوحيد، لظواهر عديدة، صارت موجودة في المجتمع المغربي، من بينها الاغتصاب، وزنا المحارم، التي تؤدي إلى حمل غير مرغوب فيه.

وأوضح لشكر أن تفعيل المادة المتعلقة بالإجهاض لا يحتاج إلى نص وإنما الأمر يتطلب اجتهاد العلماء.

وشرح أن الجرائم التي تقع في المجتمع تستدعي الابتعاد عن السادية لإيجاد حلول واقعية، وقال في هذا الصدد "هناك حالات زنى المحارم بين الأب وأخته وبين الأب وابنته، وهذه فضائح إنسانية، لابد من وضع حد لها". لافتا الانتباه إلى أن الإجهاض المقنن، الذي يجرى في ظروف صحية، حل لإشكالية مجتمعية، لذلك وجب التشريع والحديث عنه بكل وضوح.

ومن جهة أخرى، طالب لشكر بضرورة النظر في قضية التعصيب في الإرث، وقال "لا يمكن لأسرة تلد البنات فقط أن تقدم ثروتها لأحد الأقارب بعد وفاة الوالدين".

وذكر بأنه ليس أول شخص، يدعو للاجتهاد بخصوص الإرث، إذ أن علال الفاسي هو من ورث الحفيد، مؤكدا أن حزبه سيعمل جاهدا للنظر في قضية الإرث. وعبر عن استيائه من الوضع الحقوقي قائلا" أنا متالم لوضع بلدي، حينما يصبح الحق في الاختلاف والتعبير عن الرأي، سبب تهديدك من حرمانك من الحق في الحياة"، خصوصا وأنه سبقه أناس دعوا للاجتهاد في المسألة، وعلى ضوئها تمت عدة تعديلات، من بينها توريث الحفيدة، في قانون مدونة الأسرة الجديد.

ووجه لشكر سؤالا للقاعة معاتبا من خلاله خصومه خاصة حزب العدالة والتنمية، حين قال "هل ينبغي عندما نطالب بفتح حوار جدي حول الإرث، أن نتهم، عوض أن نناقش". مشيراً إلى أن هناك أسرا تشردت بسبب عدم توريثها، معتبرا أنه ينبغي إنصافها وحمايتها.

ولم يكتف لشكر بالحديث عن الإجهاض والإرث بل تحدث أيضا عن الحجاب، معتبرا أنه مسالة نسبية. وقال إن هناك تفاوتا بشأن تصور الحجاب قائلا" المرأة المحجبة في المغرب، تعتبر في الخليج العربي عارية، والمرأة الخليجية، بلباسها، تعد سافرة في أفغانستان، بالتالي لا يجب التوقف عند هذه القضية".

لقاء تواصلي بالناظور لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية

تنظم النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإقليم الناظور يوم السبت 21 فبراير 2015 لقاء تواصليا مع فاعلين تربويين بالثانوية الإعدادية طارق بن زياد بمدينة الناظور حول تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

ويهدف هذا اللقاء إلى تعزيز انفتاح اللجنة على الفاعلين التربويين وتفعيل دينامية أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعمها بأنشطة تكوينية لفائدة الأساتذة، والأطر الإدارية و التلاميذ المنخرطين فيها.

وسيشارك في اللقاء نحو 40 مشاركة ومشاركا من أطر المؤسسة التعليمية المعنية، وكذا ممثلين عن جمعيات آباء وأمهات التلاميذ، بالإضافة إلى عضوات وأعضاء و أطر إدارية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

كما سيشهد اللقاء تقديم وتوزيع "دليل المدرس(ة) للتربية على حقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني" الذي قام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا بإصدار نسخته العربية**، وذلك في إطار تنفيذ "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، لاسيما في شقها المتعلق بملاءمة المضامين والمناهج التربوية مع ثقافة حقوق الإنسان وإنتاج دعامات بيداغوجية للتربية على حقوق الإنسان.

http://casaoui.ma/education/5148.html

المجلس الوطني لحقوق الانسان يوصي بملاحظات حول قانون اطار الخاص بالأشخاص غي وضعية اعاقة

أخيرا خرج المجلس الوطني لحقوق الانسان عن صمته ازاء مشروع قانون إطار رقم 97.13 المتعلق بحماية وتعزيزحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ، حيث قام باصدار مجموعة من التوصيات والملاحظات أهمها عدم ملاءمة القانون لدستور المملكة وكذا الاتفاقية الدولية المتعلقة بهذه الشريحة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، كما ان هذا المشروع خال من ضمان تعويضات للأشخاص في وضعية اعاقة واسرهم ومرافقيهم لتغطية حاجياتهم اضافة الى حرمانهم من الولوج الى التامين بسبب نوع الاعاقة كما المشروع لم يحدد نظام الدعم الاجتماعي الذي يجب ان يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة المؤهلين للاستفادة من دعم الدولة. كما اشار المجلس على ان المشروع لم يضمن حق التعليم حسب حاجيات كل متعلم في وضعية اعاقة. كما شدد المجلس على ضرورة استبعاد المصطلحات التي تدعو الى المقاربة الاحسانية واستبدالها باخرى تتناغم ومقتضيات الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة .

للاشارة فهذا القانون صودق عليه مؤخرا من طرف المجلس الوزاري رغم رفضه من جمعيات المجتمع مدني العاملة في شان الاعاقة ، وقد سبق لوزيرة الأسرة والتضامن ان رفضت احالة المشروع على مجلس اليزمي لكن رئيس الغرفة الثانية بالبرلمان طالب بضرورة ابداء الراي لمجلس حقوق الانسان على المشروع.

http://www.jihapress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D9%84%D8%A7/

جهة طانطان كلميم في رواق المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمعرض الدولي للكتاب و النشر بالدار البيضاء

في إطار فعاليات محور "النساء في الجهة"، **يحتضن رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وهيئة الأمم المتحدة للمرأة , لقاء للاحتفاء بمسارات ثلاث نساء رائدات من جهة طانطان–كلميم، بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة.

اللقاء سير أشغاله محمد علي الحيسن، عضو باللجنة الجهوية، وهي فرصة لضيوف وزوار الرواق للتعرف على مسار عزيزة شقواري، كاتبة وصحفية وشاعرة، وفاطمة راشوي، مقاولة، وبسم الله عليها دنار، منتخبة جماعية

http://alwissal.net/news.php?NewsID=184

Driss Lachguar : L'égalité pour les femmes constitue une revendication prioritaire pour l'USFP

La dépénalisation de l'avortement et sa régulation, dans le respect de certaines conditions, sont d'une nécessité absolue

2 Tweet | 0 J'aime | 0 +1 | 1 Share

Appel à la criminalisation du mariage des mineures et de la polygamie
Nous ne ménagerons aucun effort pour revoir la question de l'héritage

Le Premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachguar, a été l'invité, vendredi dernier, du Conseil national des droits de l'Homme et de l'ONU Femmes, dans le cadre de leur participation au 21ème Salon du livre, sous le thème « Egalité et droits des femmes ». A cette occasion, le dirigeant socialiste a brillamment plaidé pour l'égalité des sexes en appelant à l'ouverture d'un débat sincère sur l'héritage et en revendiquant la pénalisation du mariage des mineures, la légalisation de l'avortement et l'abandon de la polygamie.

« L'USFP n'a jamais considéré la cause féminine comme un amusement à caractère intellectuel ou idéologique », a souligné Driss Lachguar, tout en rappelant que celle-ci a été portée et défendue, pendant longtemps, par le parti de la Rose qui milite avec acharnement en faveur de l'annulation des lois discriminatoires envers les femmes. « Notre parti a été le premier, sous le gouvernement d'Abderrahmane El Youssoufi, à engager la réflexion sur la question du quota. Mais aujourd'hui, on pense que la problématique est beaucoup plus importante que celle du quota et de la parité. Aujourd'hui, notre revendication est bien évidemment l'égalité», a-t-il souligné. Il a également estimé que les femmes et les jeunes ont payé le prix de l'évolution inégalitaire du Royaume. «L'évolution démographique que connaît le Maroc a conduit à l'apparition de zones pauvres exploitées par des opportunistes qui instrumentalisent la religion et qui n'ont vu en les femmes et les jeunes que de simples votants», a-t-il précisé. Et d'ajouter : «Il faut soutenir la participation des femmes à la vie politique et culturelle du pays, et élargir leur représentation aux postes de décision pour atteindre le principe d'égalité».

Le Premier secrétaire a, par ailleurs, expliqué que l'USFP soutient la dépénalisation de l'avortement, mais dans le respect de certaines conditions. «L'avortement est la réponse la plus convenable à une problématique sociétale qui est celle du viol et des grossesses non désirées. Vu la hausse du nombre de viols et des cas d'inceste, il nous faut donc trouver des solutions adéquates pour les victimes», a-t-il souligné. «Comment voulez-vous qu'une mineure violée par un groupe puisse porter dans ses entrailles une erreur et un péché, où elle n'est pour rien, et qui la poursuivra sa vie durant?», s'est demandé Driss Lachguar». «Il est donc temps que nous disions, tous ensemble, que la dépénalisation de l'avortement et sa régulation sont d'une nécessité absolue» a-t-il ajouté.

D'autre part, Driss Lachguar a souligné la nécessité d'ouvrir un débat sincère pour examiner la question de l'héritage. «Nous ne pouvons tolérer qu'une famille qui n'a donné naissance qu'à des filles lègue sa richesse à certains de ses membres éloignés qu'elles n'ont probablement jamais connus». «L'USFP ne ménagera donc aucun effort pour revoir cette question de l'héritage», a-t-il fait savoir.

Le dirigeant ittihadi a, par ailleurs, été on ne peut plus clair en appelant à la criminalisation du mariage des mineures et de la polygamie au Maroc, estimant qu'il est temps pour la législation marocaine de se conformer aux accords internationaux, afin d'abolir toutes les formes de discrimination entre hommes et femmes dans notre pays. Il a, dans ce sens, appelé à changer d'approche en ce qui concerne la Moudawana pour qu'elle devienne une affaire d'intérêt public, seul moyen, selon lui, de la voir respectée et appliquée».

Le Premier secrétaire a également exhorté le gouvernement à reconnaître le travail non salarié et ce dans le cadre de l'Etat de droit et en prévision de son intégration au monde salarial à l'avenir, tout en appelant à l'instauration de politiques visant à renforcer l'économie féminine et à faciliter le processus d'accès des jeunes filles à l'enseignement.

Comment fonctionne le gouvernement

La notion de l'expédition des affaires courantes enfin explicitée. Entre sa nomination et la fin de son mandat, un ministre connaît exactement l'évolution de son parcours. Les incompatibilités revues, les ministres peuvent présider les communes.

gouvernement, maroc, expédition des affaires courantes

Entre le 3 janvier 2012, date de sa nomination par le Souverain, et le 26 janvier, jour de son investiture par le Parlement, le gouvernement a suscité l'un des premiers débats constitutionnels de l'actuelle législature. Quelle teneur constitutionnelle donner à leurs actes, entre ces deux dates ? Deux années plus tard, la question n'était pas tranchée et un débat similaire fait rage. C'était au moment de la démission des ministres istiqlaliens du premier gouvernement Benkirane. Les cinq ministres démissionnaires sont restés à leur poste plusieurs mois, mais seulement en étant chargés d'expédier les affaires courantes et n'ont pas moins soulevé une deuxième question importante : Quelle est la portée des actions des ministres, et plus globalement du gouvernement chargé d'expédier les affaires courantes ? La loi organique 65-13, relative à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement et le statut juridique de ses membres adopté le 9 février, vient tout juste de répondre, entre autres, à ces deux problématiques. Dans le premier cas, l'action du gouvernement se limite à élaborer son programme qu'il compte soumettre au vote du Parlement, prendre des décisions relatives à la délégation de signature nécessaire pour la continuité de la marche du service public et globalement, expédier les affaires courantes. Et par cette expression, le législateur désigne l'édition de décrets, décisions et arrêtés administratifs nécessaires pour la marche des services et des institutions de l'État. La loi précise bien que «ne rentre pas dans le cadre de l'expédition des affaires courantes les mesures ou les décisions qui engagent le gouvernement de manière permanente et continue, surtout l'adoption des lois et décrets organiques et la nomination aux hautes fonctions».

Du coup, l'absence de Mohand Laenser aux questions orales de la dernière séance de la session parlementaire écoulée, le 10 février, prend tout son sens. En attente d'un remaniement ministériel dont seul le chef du gouvernement connaît l'étendue (doit-il porter sur le seul poste du ministre de la jeunesse et des sports démis ou s'étendra-t-il à quelques ministres PJD qui font trop parler d'eux et pas en de bons termes ?), le ministre de l'aménagement du territoire désigné pour assurer l'intérim au ministère de la jeunesse et des sports voit ses «nouvelles» prérogatives limitées à la seule expédition des affaires courantes. De ce fait, il ne peut pas répondre aux questions des élus dans le cadre du contrôle du gouvernement par le Parlement et, de surcroît, il ne peut pas non plus présenter des projets de loi concernant ce département.

Les ministres récupèrent leurs communes

Bref, c'est une question parmi d'autres que la nouvelle loi vient clarifier. Ce qui ne veut pas dire que toutes les zones d'ombre concernant l'organisation et la conduite des affaires du gouvernement sont levées.

http://www.lavieeco.com/news/politique/comment-fonctionne-le-gouvernement-33031.html

Les clauses de ce texte apportent certes une partie des réponses, mais il faut encore que cette loi soit complétée par des décrets d'application et autres textes réglementaires. En attendant, on sait déjà quand le gouvernement peut effectivement prendre ses pleines fonctions, ce qui est attendu d'un ministre, à commencer par le chef du gouvernement, et son statut juridique, comment se déroulent les conseils du gouvernement et quelle est leur portée légale. Bien sûr, le nouveau texte, ne fait, dans sa globalité, que formaliser des pratiques qui existent déjà. La nouvelle loi précise ainsi que les prérogatives des ministres sont clairement définies dans les décrets portant leurs attributions, qu'ils peuvent déléguer une partie de leurs attributions ou leur signature ou même le pouvoir de visa aux ministres délégués ou au secrétaires généraux de leur département. En cas d'absence ou d'indisposition d'un ministre, c'est le chef du gouvernement qui désigne un autre membre de son équipe pour gérer, temporairement, le département concerné. Le chef du gouvernement, lui-même, propose au Roi de charger un membre du gouvernement, en son absence, pour assumer certaines fonctions, à sa place, et pendant une durée fixée.
Dans les faits, un ministre doit d'abord jouir de tous ses droits civiques et politiques et répondre à certaines exigences relatives à l'incompatibilité et au cumul des fonctions. Le mandat de ministre est, ainsi, incompatible avec celui de député ou de conseiller parlementaire, celui de la présidence d'une Chambre professionnelle, d'une région ou de plusieurs collectivités territoriales. Les ministres ont récupéré, à la dernière minute, leur droit de présider une commune (ou même une grande ville, avec toutes les complications que cela suppose). En effet, l'opposition avait introduit un amendement, en ce sens, au texte initial, qui a été accepté et voté par la majorité au sein de la commission. Mais, au moment du vote en plénière, le gouvernement est revenu à la charge par la voie du ministre chargé des relations avec le Parlement qui a proposé, à son tour, un contre-amendement que la majorité a été contrainte de voter dans le cadre de solidarité gouvernementale. Au final, les ministres, trois membres de l'actuel gouvernement sont concernés, ont fini par sauver leurs fauteuils de présidents de communes.

Pour chaque projet de loi, une étude d'impact

Autre incompatibilité, elle concerne toute mission publique non élective dans les collectivités territoriales notamment et les entreprises et établissements dans lesquels l'État détient plus de 30% du capital. Les membres du gouvernement, une fois nommés, doivent également renoncer à leur activité professionnelle dans le secteur privé par crainte de se retrouver en situation de conflit d'intérêts. En somme, une fois le ministre nommé et le gouvernement entier investi par le Parlement, celui-ci prend en charge sa mission telle que fixée par le décret portant les attributions de son département. Il s'occupe de la gestion administrative et réglementaire de son département et décline à son niveau, à l'échelle sectorielle, la politique gouvernementale contenue dans son programme pour lequel il a reçu l'aval des députés. En même temps, le ministre participe à l'action législative et doit rendre compte devant le Parlement de l'action de son département soit à l'occasion des questions orales et écrites ou lorsqu'une commission parlementaire, dans le cadre des dispositions légales, décide de le questionner sur un des aspects de son action. En plus, le ministre est investi d'une mission législative. C'est que la Constitution précise que l'initiative des lois appartient concurremment au gouvernement et au Parlement. En ce qui les concerne, les membres du gouvernement préparent les projets de loi, tout en veillant (et c'est une nouveauté) à faire accompagner, dans certains cas, les projets de lois des études de leur impact. La loi ne dit pas comment ces études

doivent être préparées et ne précise pas non plus les procédures et les délais relatifs à la préparation de ces projets. Pour cela il faut attendre un texte réglementaire qui déclinera, notamment, un guide de procédure et de règlements relatifs à la procédure de législation. Pour en finir avec le volet législatif, le gouvernement, dans sa globalité, consacre au moins une réunion par mois à l'étude des propositions de loi des membres du Parlement, opposition et majorité. C'est que les ministres sont également tenus d'assister à la présentation et aux débats des propositions de loi afin d'y apporter le point de vue du gouvernement. Ce point soulève toutefois la question de «l'absentéisme» des ministres, notamment lors des questions orales, que la nouvelle loi n'a pas évoqué dans son aspect lié au Parlement. Un phénomène que le PJD avait décrié alors qu'il était encore dans l'opposition. Naturellement, il y a des cas où le ministre ne peut être partout en même temps.

Où est la bonne gouvernance ?

Bref, le seul cas où l'absence des ministres a été évoquée concerne le conseil de gouvernement dont la réunion requiert la présence de la majorité des membres. Par contre, la loi a tranché pour ce qui est d'une autre polémique à propos du statut du secrétaire général du gouvernement. Par ailleurs, pour mieux mener sa mission, tout membre du gouvernement s'appuie sur un staff administratif et des experts qui forment son cabinet. La loi spécifie que les membres du cabinet doivent être choisis en fonction de leurs compétences, expertise et intégrité. Elle ne précise toutefois pas leur nombre, et leurs appointements tout comme elle ne précise pas les indemnités du propre ministre. Tout cela sera fixé par un texte réglementaire ultérieur. Elle dispose néanmoins que les membres du cabinet effectuent des études et règlent tout genre de questions d'ordre politique ou privé au profit du ministre. En somme, le texte dont l'examen et l'adoption ont duré un peu plus d'une année (il a été déposé auprès de la commission de la justice à la première Chambre fin novembre 2013) ne fait que reprendre, dans une bonne partie de ses dispositions, celles contenues dans la Constitution (notamment les articles 87, 89, 90, 92, 93, 94, 48, 78, 82, 102, 158 et 47). **Il n'en reste pas moins qu'il a suscité un grand débat auquel ont contribué, entre autres, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Instance centrale pour la prévention de la corruption (ICPC) qui ont élaboré un mémorandum portant un regard critique sur la loi alors sous forme de projet.** Entre autres aspects non évoqués par ce texte, l'inexistence de dispositions qui traduisent les obligations du gouvernement en matière de démocratie participative, sauf quand il s'agit de consultations dans le cadre de l'élaboration des études d'impact. Les deux instances soulignent également le «défaut d'encadrement dans les rapports entre le gouvernement et les instances de bonne gouvernance» et mettent l'accent sur la nécessité des consultations publiques au sujet des projets de textes législatifs et réglementaires. De même sur le plan de la responsabilité, il est notamment reproché au texte de «ne pas assujettir les membres du gouvernement au contrôle de la Cour des comptes. Alors que même le code sur les tribunaux financiers ne prévoit pas cette possibilité». La nouvelle loi reste également muette en ce qui concerne la responsabilité pénale des membres du gouvernement. Pour cela il faut attendre une autre loi. La question a, néanmoins, déjà fait l'objet d'une proposition de loi introduite par le groupe parlementaire du PAM dont l'issue n'est pas encore fixée. Les deux instances ont, de même, attiré l'attention sur «l'absence d'encadrement législatif et réglementaire des relations au sein des composantes du gouvernement». Aussi ont-elle recommandé, entre autres, d'établir «des règles exigeant des membres du gouvernement de présenter des rapports périodiques détaillés sur les activités et les politiques, les

plannings d'exécution des réalisations de leurs ministères, par rapport aux objectifs qui leur sont assignés». L'objectif étant bien sûr de garantir une «action gouvernementale en harmonie avec les règles de bonne gouvernance». Ces suggestions, et d'autres, n'ont pas été prises en compte dans le texte adopté par le Parlement. Maintenant, il faut attendre les lois complémentaires de cette loi organique, les décrets et les règlements d'application pour que l'organisation du gouvernement et ses modalités de fonctionnement soient un peu plus précises. Une attente qui risque de durer. C'est que les élections approchent et le gouvernement semble avoir d'autres chats à fouetter.

Conseil de gouvernement, une nouvelle notion dans la Constitution de 2011

Le conseil de gouvernement est une notion nouvelle dans la Constitution de 2011. Il est vrai que dans la pratique constitutionnelle ancienne, le gouvernement tenait régulièrement des conseils, mais ils n'avaient aucune assise constitutionnelle. Ils ne constituaient que des réunions des membres du gouvernement pour préparer et discuter les projets de lois et de décrets règlementaires à soumettre au conseil des ministres, unique instance où ils pouvaient être délibérés. Le conseil de gouvernement est investi de deux attributions distinctes. L'une, nouvelle, où il décide et édicte et l'autre, ancienne, depuis la Constitution de 1962 jusqu'à celle de 1996, où il est une instance de préparation des questions à débattre en conseil des ministres (présidé par le Roi). Dans la pratique, le conseil de gouvernement se tient au moins une fois par semaine (un jeudi, en général), sauf s'il y a empêchement. Il ne peut se réunir qu'en présence de la majorité des membres du gouvernement. Au cas où un ministre est contraint de s'absenter, il doit en informer au préalable le chef du gouvernement. Le conseil de gouvernement délibère selon un ordre du jour établi par le Secrétaire général du gouvernement et approuvé par le chef du gouvernement et distribué aux ministres. Le conseil peut cependant examiner toute autre question, même si elle ne figure pas à l'ordre du jour si le chef du gouvernement en décide ainsi, soit de sa propre initiative, soit à la demande d'un membre du gouvernement. A la fin de chaque réunion, le Secrétaire général du gouvernement dresse un compte rendu. Le gouvernement est tenu de rendre compte des délibérations dans un point de presse tenu à la fin de chaque réunion. Les membres du gouvernement sont toutefois tenus de l'obligation de réserve quant aux délibérations du conseil. La loi précise également qu'un rapport est soumis au Souverain à l'issue de chaque réunion. Dans tous les cas de figure, le chef du gouvernement informe le Roi des conclusions des délibérations du conseil de gouvernement et, estime ce juriste, «il faut y voir là une prérogative des plus naturelles du Roi, représentant suprême de l'État, qui doit être informé de tout ce qui concerne le fonctionnement des institutions, non point par la presse comme le commun des citoyens, mais officiellement, même s'agissant des compétences propres au gouvernement»

Communiqué L'Association Marocaine des droits humains dénonce les violences et les arrestations des Subsahariens et les violations de leurs droits

Communiqué

L'Association Marocaine des droits humains dénonce les violences et les arrestations des Subsahariens et les violations de leurs droits

Après moins d'une journée de l'annonce improvisée des autorités marocaines de l'expiration du délai de régularisation de la situation des migrants en situation irrégulière, tout en remâchant leurs déclarations sur « l'exception marocaine » sur l'intégration et le respect des droits des migrants, les Subsahariens sont l'objet de campagnes de ratissage, de poursuites et de larges arrestations qui sont toujours en cours. Ces campagnes sont menées par les autorités de concert avec différentes brigades des forces de sécurité faisant fi des engagements internationaux du Maroc et de la législation locale. La première journée, ces campagnes ont concerné les migrantes et les migrants se trouvant dans la forêt de Gourougou où ont été arrêtés plus de 1200 migrant(e)s en deux reprises parmi lesquels des enfants, des femmes, des demandeurs d'asile, des détenteurs de cartes de séjour et des blessés arrêtés à

l'hôpital. Certains d'entre eux ont été violentés et de nombreux migrant(e)s ont été gardés à vue plus de 8 heures dans des conditions lamentables sans eau ni nourriture. Les autorités vont les rassembler dans un centre de campement du Ministère de la jeunesse et du sport au village d'Arkmane d'où elles/ils seront conduit(e)s dans plus de 25 bus vers de nombreuses régions éloignées (Goulmim, Youssoufia, Taliouine, Er-Rachidia, Kalaât Sraghna, El Jadida…). Selon les informations et des témoignages, la situation de détention des Migrant(e)s ne respecte pas les procédures administratives et juridiques.

Les autorités ont continué leurs campagnes de ratissage dans d'autres régions, en l'occurrence Salouane, Afra et Khmiss Akdim et de nombreux Migrants ont été arrêtés et conduits au campement d'Arkmane cité. Des membres de la section Nador de l'AMDH se sont déplacés pour s'enquérir sur leurs situations mais les responsables sécuritaires du campement ont refusé de leur fournir tout renseignement et se sont même comportés de manière inconvenable les autorités tentent ainsi de dissimuler leur pratique illégale, d'imposer des restrictions à l'AMDH et l'empêcher d'accomplir ses tâches ce qui indique que l'État continue à pratiquer la politique sécuritaire vis-à-vis des Migrant(e)s subsaharien(ne)s en dépit des déclarations ambivalentes des responsables sur l'adoption par l'État d'une approche humanitaire en matière de migration.

http://www.citoyensdesdeuxrives.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=4137:communique-lassociation-marocaine-des-droits-humains-denonce-les-violences-et-les-arrestations-des-subsahariens-et-les-violations-de-leurs-droits&catid=61:magreb&Itemid=82

Craignant que ces campagnes soient un prélude à de larges opérations d'extradition de Migrants, sachant que l'opération de régularisation de la situation de Migrants irréguliers s'est achevée, l'Union européenne entreprend des négociations avec le Maroc sur l'Accord de réadmission et les responsables sécuritaires européens, et particulièrement de l'Espagne et de la France, intensifient leurs visites à Rabat, exercent plus de pression sur le Maroc pour jouer le rôle de gendarme pour « protéger » des Migrants les frontières de Sud de l'Europe et tolèrent les violations des droits des Migrants commises dans notre pays par les autorités marocaines, nous annonçons à l'opinion publique que nous :

Ø Condamnons énergiquement ces campagnes et arrestations que nous considérons en tant qu'indicateur de l'absence chez l'État marocain de volonté politique pour adopter une politique transparente en matière de migration et d'asile basée sur l'approche humanitaire et des droits humains au lieu de l'approche sécuritaire et répressive.

Ø Demandons à l'État de libérer les Migrant(e)s arrêtées, leur fournir ce dont ils ont besoin, respecter leur dignité et leurs droits fondamentaux plutôt qu'approfondir la situation précaire dans laquelle ils se trouvent et arrêter les campagnes de ratissage et les arrestations des Migrant(e)s subsahariens.

Ø Avertissons l'État des conséquences fâcheuses du recours au refoulement des Migrant(e)s surtout que la plupart d'entre eux ont fui les dangers qui les menacent dans leurs pays et ont parcouru des milliers de kilomètres pour bénéficier de la sécurité et d'une vie digne.

Ø Nous préoccupons du fait que cette offensive contre les Migrant(e)s ne constitue un encouragement à la xénophobie, à la discrimination et au racisme envers les Subsahariens.

Ø Invitons le Conseil national des droits de l'homme à assumer sa responsabilité quant aux violations commises contre les Subsahariens et que les organisations des droits humains serrent les rangs et de reprendre leurs louables initiatives qui ont imprégné précédemment leur action unifiée pour que les Migrant(e)s et les demandeurs d'asile disposent de tous leurs droits et que soit mis un terme aux violations commises à leur encontre.

Le Bureau central

Le 16 février 2015

Trente intellectuels marocains sortent un livre contre l'extrémisme et les amalgames sur l'Islam

En réaction aux attentats contre Charlie Hebdo, une trentaine d'intellectuels marocains ont publié un livre pour barrer la route à l'extrémisme et aux amalgames. Ecrit entre autres par **Driss El Yazami, André Azoulay,** Tahar Ben Jelloun, Driss Ksikes…, l'ouvrage a été présenté jeudi 19 et vendredi 20 février au Salon International de l'Edition et du Livre (SIEL 2015) à Casablanca.

Ils sont écrivains, représentants d'association, professeurs, figures politiques… mais ils sont tous motivés par le même combat, celui contre l'extrémisme et les amalgames sur l'Islam. Après les dramatiques attentats contre Charlie Hebdo à Paris et la tuerie à l'Hyper Casher, trente intellectuels marocains ont décidé d'écrire ensemble, à chaud, un livre pour dénoncer les actes barbares et également lutter contre les amalgames qui touchent la religion musulmane.

Intitulé « Ce qui nous somme : réflexions marocaines après les évènements des 7 au 11 janvier 2015 à Paris » (édtions La croisée des chemins), **l'ouvrage a été présenté jeudi 19 février au stand du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** vendredi au stand de la Croisée des chemins et sera présenté ce samedi 21 Février sur le Pavillon France du SIEL 2015. Les auteurs sont tous des intellectuels marocains qui baignent pour la plupart dans deux cultures : marocaine et française. L'ouvrage évoque « la nécessité cruciale d'un vivre-ensemble, unissant nations, confessions religieuses et idéaux ».

Ne pas se contenter de dire « ce n'est pas ça l'islam »

Si les auteurs ont tous dénoncé les actes contre l'hebdomaire satirique français, ils appellent aussi à éviter les messages contenant des amalgames sur l'Islam. Ce qui nous somme « s'oppose fermement à l'extrémisme, au fanatisme et s'insurgent contre la calomnie actuelle envers l'islam ». « La manifestation du 11 janvier, c'était magnifique. Mais, dès le lendemain, des amalgames se sont produits et on a oublié un peu l'essentiel. J'en étais malade », explique à l'AFP l'éditeur Abdelkader Retnani. C'est là où l'idée de publier un ouvrage commence à germer après des discussions avec quelques amis. Il fallait donc mettre au point un ouvrage, « un livre ! De ceux qui s'écrivent vite… Avec du coeur, de la raison », souligne Retnani.

L'ouvrage qui débute par « une condamnation sans équivoque des barbaries », contient, selon Retnani, des textes d'une grande diversité. Ecrivains, politologues, professeurs, chercheurs, ont tous apporté leur pierre à l'édifice.

Pour le président du Conseil National des Droits de l'Homme, Driss El Yazami, le livre pourrait permettre « d'ouvrir des chantiers de réflexion communs par-delà les peurs, les bêtises et les préjugés ». C'est en tout cas ce qu'il attend de « Ce qui nous somme ».

Quant l'écrivain Tahar Ben Jelloun, cité par l'AFP, il estime, dans sa contribution « Solitude de l'intellectuel de culture musulmane », qu'« on ne peut plus se taire ou se contenter de dire "ce n'est pas ça l'islam" ». Ben Jelloun évoque le dilemme dans lequel il se trouve et qui est né du « grand écart entre sa liberté de conscience dont il jouit en France et l'appartenance à la Oumma islamya qui ne lui permet pas d'exercer cette liberté ». Le livre doit paraître prochainement en France.

http://laicite-revue-de-presse.fr/?p=3705